

# أخبار

## خروج التحالف العربي عن حياده يضع اتفاق الرياض على حافة الانهيار

### تحذير من ثورة شعبية بعد منع قيادات الانتقالي من العودة إلى عدن



شريعة الصور والشعارات

مهامهم الوطنية من داخل الوطن، فوجئوا بإقدام جهات الاختصاص في مطار الملكة علياء الدولي بالملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على إبلاغهم بأن قيادة التحالف العربي رفضت منح الطائرة التي سوف تقلهم إلى العاصمة عدن تصريحاً، مؤكدة بأن هناك تعميماً من قبل التحالف العربي يتضمن قائمة بأسماء قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي ومدير أمن العاصمة عدن لمنعهم من السفر إلى العاصمة عدن.

وأضاف البيان "إزاء ذلك فإننا نطلب من قيادة التحالف توضيحات حول ما حدث، وتحت أي مبرر يتم المنع من العودة إلى أرض الوطن، وإدراك ما سيرتقب على ذلك المنع من انعكاسات داخلية على جميع الأصعدة بما في ذلك جهود إحلال السلام".

وقال العقيد الركن تركي المالكي المتحدث باسم التحالف العربي إنه لم يجر منع أي رحلة طيران في الجو من الهبوط في عدن. وترى السعودية أن تنفيذ اتفاق الرياض من شأنه أن يحسن من أوضاع المناطق الخارجة عن سيطرة المتمردين الحوثيين.

وقالت الخارجية السعودية في سياق دعوتها لتنفيذ الاتفاق إن "الملكة تعمل على إنشاء مشاريع تنموية مختلفة وإنهاء مشاريع قيد الإنشاء في جميع المحافظات، امتداداً للدعم الذي لم تتوان المملكة في تقديمه واستمراراً للعناية بالشعب اليمني الشقيق". ويقول يمينون إن السعودية بذلت بالفعل الكثير من المساعدات لليمن في مرحلة الأزمة الخائفة التي يمر بها منذ أكثر من خمس سنوات، لكن تلك المساعدات لم تحقق أهدافها بفعل الفساد المستشري في مفاصل الحكومة الشرعية التي حيرت ما تحصل عليه من أموال لمصلحة أعضائها الذين يقيم أغلبهم خارج البلاد بعيداً عن مشاغل مواطنيهم.

ويعتبر هؤلاء أن السبب الرئيس في حالة الاحتقان الشعبي ضد حكومة هادي عجزها عن إدارة المناطق غير الخاضعة لسيطرة المتمردين الحوثيين، وتركها أهالي تلك المناطق لمصيرهم، وهو الأمر الذي وسع في المقابل من شعبية المجلس الانتقالي الجنوبي الذي نجح في ضبط الفوضى في المناطق التي تمسكها قواته ونشر الأمان بين سكانها.

على مناطق جنوبية وهو الأمر الذي أدى في أغسطس الماضي إلى صدام مسلح بين المجلس والقوات التابعة لحزب الإصلاح والعاملية تحت يافطة الشرعية. ويبدو أن ارتباط التحالف العربي قد امتد إلى طريقته في إدارة العلاقة المعقدة بين الشرعية والانتقالي، ما أدى إلى خروج التحالف عن حياده وانحيازها لطرف دون آخر ليفقد بذلك أهلية رعاية اتفاق الرياض وحمايته من الانهيار.

وقال مسؤولون يمنيون، الخميس، إن التحالف منع عودة قيادات في الانتقالي من العاصمة الأردنية عمان إلى عدن.

**السعودية بذلت الكثير من المساعدات لليمن، إلا أن فساد الشرعية منع توظيف تلك المساعدات بالشكل الصحيح**

وقال المجلس في بيان أصدره، الخميس "إن المقاومة الجنوبية تتابع عن كثب الأبناء التي تحدثت عن منع عدد من قيادات الجنوب من العودة إلى أرضهم بعد أن كانوا يهيمون بصعود الطائرة في مطار الملكة علياء بالاردين في سابقة خطيرة تندرج بانسداد ثورة شعبية جنوبية لا تنفي ولا تذر". وصرحت مصادر مطلعة لوكالة رويترز أن ما لا يقل عن خمسة من قادة المجلس الانتقالي الجنوبي منهم اللواء شلال علي شائع مدير أمن عدن، كانوا في طريق العودة على متن رحلة طيران من عمان إلى عدن.

وأضافت أن الطائرة لم تتمكن من الإقلاع بعدما لم يسمح التحالف الذي تقوده السعودية لها بدخول المجال الجوي اليمني. وورد في بيان الانتقالي "فيما كان رئيس وأعضاء وحدة شؤون المفاوضات وفريق المجلس الانتقالي الجنوبي في اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق الرياض ناصر الخجعي، وعبد الرحمن شيخ، وأنيس الشرفي، وكذلك مدير أمن العاصمة عدن اللواء شلال علي شائع، والناشط الإعلامي رئيس تحرير صحيفة عدن 24، مختار البافعي، التي تمسكها قواته ونشر الأمان بين عائدتين إلى أرض الوطن لممارسة

ارتباك التحالف العربي في معالجة الملف اليمني امتد إلى طريقته في إدارة العلاقة الصعبة والمعقدة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة عبدربه منصور هادي التي رهنهت قرارها للشق الإخواني قوي داخلها. وانعكس ذلك الارتباك في خروج التحالف عن حياديته الضرورية للمضي في تنفيذ اتفاق الرياض وحمايته من الانهيار الذي بات يهدده أكثر من أي وقت مضى.

لمصدر حكومي مسؤول، نقلت عنه وكالة "سبا" اليمنية الرسمية. ورحب المصدر الذي لم تسمه الوكالة بالبيان الصادر عن وزارة الخارجية السعودية، مشدداً على أن الحكومة تتعاون بجدية والتزام في تنفيذ ما يخصها من استحقاقات الاتفاق. وتحاول الشرعية اللعب على وتر الخلافات بين الانتقالي والسعودية لتوتير العلاقة بين الطرفين. وقال وزير النقل صالح الجبواني، الخميس، إن الوضع في عدن لا يحتمل ووصل إلى تهديد المملكة.

وأوضح الوزير المعروف بانحيازهم للمعسكر القطري التركي المعادي للتحالف العربي، في تغريدة نشرها عبر حسابه في تويتر أن "ما يجري في عدن... يجعلنا نبارك ونندعم أي خطوة تقوم بها السعودية في سبيل الوصول لنزع السلاح وإخراج الميليشيات من العاصمة المؤقتة". واعتبر أن بيان الخارجية السعودية بشأن اتفاق الرياض "كان إيجابياً".

وكان الجبواني نفسه قد انضم إلى وزير الداخلية أحمد الميسري في اتهام التحالف بالتخاذل وعدم "نصرة" الشرعية، والتواطؤ مع المجلس الانتقالي الجنوبي عندما واجهت قوات الإخوان قوات الانتقالي الصيف الماضي في عدن وانتهزت أمامها.

ورعت السعودية، في نوفمبر الماضي، اتفاقاً بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، تضمن عودة الحكومة إلى عدن، وتفعيل سلطات الدولة اليمنية، وإعادة تنظيم كافة القوات تحت قيادة وزارة الدفاع. وحدد شهرين مهلة زمنية للتنفيذ، غير أن معظم بنود الاتفاق لم تُنفذ حتى الآن.

وتقول مصادر يمنية إن الاتفاق بات على شفا الانهيار الكامل بسبب استغلال الشق الإخواني في الشرعية اليمنية ثغرات في صياغاته وضعف البنود المتعلقة بالجانب التنفيذي ليوصل ما كان قد شرع فيه قبل توقيع الاتفاق من محاولة بسط السيطرة

عبد - أزعجت المملكة العربية السعودية رعاية أقاليم الرياض بين الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، تعثر تنفيذ الاتفاق إلى "المهاجرات الإعلامية"، لكن مصادر يمنية قالت إن ما يعطل الاتفاق أعمق بكثير، وإن في مقدمة عوامل التعطيل عجز حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي عن صياغة سياساتها واتخاذ قراراتها بشكل مستقل عن إملاءات الشق الإخواني داخلها، والذي ينفذ أجندة خاصة به.

ودعت السعودية، حكومة عبدربه منصور هادي والمجلس الانتقالي إلى حل الخلافات القائمة بينهما "بعيدا عن المهارات الإعلامية من أجل تنفيذ اتفاق الرياض". وقالت وزارة الخارجية السعودية في بيان نشرته الخميس إن "المملكة حريصة على أمن واستقرار اليمن، وتسعى لتنفيذ اتفاق الرياض تحقيقاً لغاياته وأهدافه".

وجاءت هذه الدعوة عقب اتهامات وجهها المجلس لقيادة التحالف العربي بمنع قيادات للمجلس من العودة إلى عدن.

ودعت الخارجية طرفي اتفاق الرياض للعمل معها لتنفيذ الاتفاق "دون تصعيد يفوت فرصاً تعود بالمصلحة على اليمنيين". كما شددت على ضرورة العمل سوياً لحل الخلافات والتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق.

وسارعت الشرعية المتهمة على نطاق واسع بالنسب في تعطيل تنفيذ الاتفاق عبر السماح للقوات المنضوية تحت لوائها والتابعة أساساً لحزب الإصلاح الفرع المحلي لتنظيم الإخوان بمواصلتها محاولتها بسط السيطرة الميدانية على محافظات شبوة وأبين وعدن، إلى التبرؤ من المسؤولية مؤكداً "التزامها وحرصها الكامل على تنفيذ اتفاق الرياض باعتباره يؤسس لمرحلة جديدة من استكمال الانتصار القادسين هم من الوافدين بما يعادل نحو 165 ألف وافد، قد يشملهم جميعاً الفحص الإلزامي.

## العثور على قائمة بأسماء مرشحين للاغتيال في العراق

عمالهم، والاكتفاء بدلا من ذلك بتحذير الموضوعين على لائحة الاغتيالات حتى يأخذوا ما يلزم من احتياطات. وكان محتجون قد اقتحموا، الأربعاء، مقر عصاب أهل الحق في العمارة وقاصوا بإحراقه. كما حاصروا مقر قيادة الشرطة وطالبوا بالكشف عن الجناة الذين اغتالوا ناشطين في الحركة الاحتجاجية.

واغتيل الناشطان عبدالقدوس قاسم وكرار عادل، الثلاثاء، قرب المنطقة الصناعية في مدينة العمارة على يد مسلحين مجهولين أطلقوا النار عليهما ولادوا بالفرار. وتعليقاً على ذلك قال الكاتب العراقي رشيد الخيون إن "عورة الأحزاب المحكمة ومليشياتها 'الوقحة' (بحسب وصف رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر لها)، قد بانت باغتيال الناشط في محافظة ميسان، عندما يصف وقح وقحا آخر في وضع عراقي ربما لم ينطبق على عهد تيمورلنك".

وأضاف الخيون "أن تهم عبدالقدوس المثقف والواعي الذي اغتالوه، أنه يطالب بوطن وكرامة، بينما لا يملك من اغتاله نظافة ضميره ووطنيته، ولا نجد ما يعادل الضحية في أي مكتب سياسي لأي حزب ديني متحكم بالعراق اليوم، ولا عمائم الميليشيات والجيش المدججة بالكرامية".

عمارة (العراق) - عثر متظاهرون عراقيون لدى اقتحامهم مقرًا لإحدى الميليشيات الشيعية في محافظة ميسان بجنوب العراق على قائمة مطولة بأسماء عدد من الناشطين المشاركين في الحراك الاحتجاجي، وأمام كل اسم ملاحظة تشير إما إلى اغتيال صاحبه بالفعل، وإما أنه على لائحة انتظار التصفية الجسدية.

وقال مصدر من المدينة إن القائمة التي عثر عليها لدى اقتحام المتظاهرين لمقر مليشيا عصاب أهل الحق، الأربعاء، في ردة فعل على اغتيال ناشطين اثنين من المحافظة ذاتها، كانت مخزنة على وحدة تخزين إلكترونية وتضم أيضا إلى جانب أسماء الناشط معلومات عنهم تشمل عناوين مقرات سكنهم ومواطن عملهم، ودائرة تحركاتهم اليومية.

ويقطع العثور على هذه الوثيقة الشك باليقين بشأن ضلوع الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في سلسلة الاغتيالات التي طالت الناشطين في حركة الاحتجاج الجارية بالعراق منذ أكثر من خمسة أشهر، والتي كانت كثيرا ما تسبب لـ"طرف ثالث" مجهول الهوية. وأشار ذات المصدر إلى نيّة المتظاهرين الذين بحوزتهم وحدة التخزين عدم نشر محتواها في الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، لتجنب إثارة الرعب والبلبلة في صفوف

## كورونا تضاعف مصاعب الوافدين إلى الكويت

الكويت - تدرس وزارة الداخلية الكويتية إبعاد الوافدين المقيمين بالبلاد ممن لا يلتزمون بالتعليمات الصحية، وذلك بعد إعلان وزارة الصحة استعداد جميع المقيمين الذين دخلوا الكويت منذ يوم 27 فبراير الماضي لفحصهم والتأكد من خلوهم من فيروس كورونا المستجد. ويضيف انتشار الفايروس القاتل تعقيدا جديدا لملف الوافدين إلى الكويت والذي تحول خلال السنوات الماضية إلى ملف إشكالي يطرح تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية بسبب سوء إدارته التي أدت إلى تضخم أعداد هؤلاء وارتفاع فاتورة تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم الأصلية، فضلا عن إغراقهم سوق التشغيل في البلد بسببهم مختلف المهن وحتى تلك التي لا تتطلب تخصصا معيناً والتي يترفع الكويتيون عن العمل فيها لشقتها وانخفاض مردوديتها المالية.

وقالت مصادر أمنية إن التنسيق بين وزارتي الداخلية والصحة بشأن تطبيق انتشار كورونا يسير على أعلى المستويات، وإن وزارة الصحة ستمتد وزارة الداخلية بأسماء من زاروا المراكز الصحية خلال الفترة المحددة لهم، لتطبيقها بأسماء من دخلوا البلاد، وإذا تبين وجود أي مقيم لم يقيم لم يراجع مراكز الفحص فسيتم وضع "بلوك" على إقامته، وتعميم اسمه في قائمة المطلوبين، وعند ضبطه سيحول مباشرة إلى سجن الإبعاد، ويعد عن البلاد. ونقلت صحيفة القبس المحلية عن تلك المصادر قولها إن "الأمن الصحي خط أحمر، والتعليمات الصادرة واضحة وصریحة وتنص على عدم التهاون مع أي مقيم لا يلتزم بشروط الحجر الصحي"، مشددة على أن "جميع من دخلوا البلاد خلال الفترة المحددة معروفون ومسجلون لدى الأجهزة الأمنية".

وأقر أحد أفراد الجالية المصرية في الكويت بمشروعية هذا الإجراء في الظرف الاستثنائي القائم حاليا في أغلب بلدان العالم، لكنه عثر في الوقت نفسه عن مخاوفه من أن "تستغل الجهات الكويتية المعروفة بتشددها إزاء الوافدين، حالة الخوف من فايروس كورونا لمضاعفة ضغوطها على العمال الوافدين والدفع ببرامجها ومقترحاتها التي فشلت في تمريرها في الظروف العادية".

وتكتف مصدر كويتي مسؤول أن إجمالي الركاب القادمين خلال الفترة من 27 فبراير حتى بداية الأسبوع الجاري بلغ نحو 235 ألف مواطن ومقيم على متن ما يقارب 1844 رحلة جوية قادمة، موضحة أن سبعين في المئة من إجمالي القادمين هم من الوافدين بما يعادل نحو 165 ألف وافد، قد يشملهم جميعاً الفحص الإلزامي.



مخاوف من تحويل كورونا من مرض إلى تهمة جاهزة